مروة عبد الحميد حسن أحمد

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

إعداد:

مروة عبد الحميد حسن أحمد

إشراف

أ.د/ ماهر محمود عميرة

أستاذ النحو والصرف

كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د/ حسن محمد عبد المقصود

أستاذ العلوم اللغوية

كلية التربية جامعة عين شمس

د/ نجلاء حسن صالح الخولي

مدرس النحو والصرف

كلية التربية جامعة عين شمس

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وهادينا وقدوتنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد؛
فهذا بحث بعنوان: "الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي"

ويعد الخلافة النحوي ظاهرة واكبت النحو العربي منذ نشأته، فلا نكاد نجد كتابًا في النحو إلا وبه ذكر لبعض تلك المواضع الخلافية، وأدت كثرة الخلافات النحوية إلى النفور من قواعد النحو ووصفها بالصعوبة، وأصبحت دراسة النحو العربي عائقًا لدى كثير من الدارسين؛ لأنهم يتعاملون مع القضية على أنها مشكلة مرتبطة بالواقع اللغوي، وتعددت أنواع الخلافة النحوي فكان منها: الخلافة في أصل القاعدة النحوية والخلاف في العدول عن أصل القاعدة النحوية، ويتناول هذا البحث النوع الثاني من أنواع الخلافة، وهو الخلافة في العدول النحوي عن أصل القاعدة النحوية ودراسة مسائله الخلافية الواردة في كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بطريقة جديدة تهدف إلى

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

تيسير دراسة النحو لدى الدارسين وتتخطى الصعوبات التي يواجهها الدارسون في دراسة تلك المسائل الخلافية.

وتم اختيار كتاب "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" المسمى بـ "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" لدراسة تلك المسائل الخلافية؛ وذلك لأسباب عدة، منها:

- يعد أهم شروح الألفية وأغزرها.
 - يمتاز بنسجه الفريد وتركيبه السديد، مع ما فيه من ثراء لغوي.
 - كثرة مسائل الخلاف النحوي الواردة في كتابه، مع اهتمامه بالعرض المفصل لكل مسألة، فقد حرص على الإفادة من التراث النحوي إفادة اقتربت من التقصي والإحاطة لكل ما أورده النحاة السابقون بحيث عدّ شرحه خزانة نحوية.
 - ذكره للكثير من التنبيهات في عرضه لمسائل الخلاف تبعاً للمراي في شرحه؛ وذلك من أجل توضيح أمور غامضة.
 - اهتمامه بالترجيح النحوي في أغلب مسائل الخلاف النحوي في كتابه، ووضوح رأيه في تلك المسائل الخلافية.
- فهي دراسة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي في دراسة الخلاف النحوي؛ وذلك من خلال تجميع تلك المسائل الخلافية الواردة في هذا الكتاب، وتصنيفها وفقاً لأنواع العدول سواء أكان على مستوى الكلمات أم على مستوى التركيب النحوي، والإفادة من تلك المسائل الخلافية وتوظيفها في تيسير دراسة النحو العربي.

أهداف البحث:

- 1- تجميع مسائل الخلاف في العدول النحوي الواردة في كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وتصنيفها وفقاً لأنواع العدول (على مستوى الكلمات- على مستوى التركيب النحوي).
- 2- نسبة الخلاف إلى أصحابه في كل مسألة نحوية.
- 3- بيان أسس الترجيح النحوي في المسائل الخلافية الواردة في شرح الأشموني.
- 4- توظيف الخلاف النحوي في تيسير دراسة النحو.

الكلمات المفتاحية:

الخلاف النحوي- العدول النحوي- العدول على مستوى الكلمات- العدول على مستوى التركيب النحوي- التقديم والتأخير- الفصل – الإضافة.

Summary

In the name of Allah, the most gracious, the most merciful

Praise be to God, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon our master, guide, and role model, Muhammad bin Abdullah, and upon his family and companions and those who follow his guidance until the Day of Judgment. As for what follows: This is a research entitled: “The disagreement regarding grammatical deviation in Al-Ashmouni’s explanation of Alfiyyah Ibn Malik and facilitating the study of Arabic grammar.”

Grammatical disagreement is a phenomenon that has accompanied Arabic grammar since its inception. We can hardly find a book on grammar without mentioning some of these controversial issues. The large number of grammatical disagreements has led to an aversion to grammar rules and describing them as difficult, The study of Arabic grammar has become an obstacle for many students. Because they deal with the issue as a problem linked to linguistic reality, and there are many types of grammatical disagreement, including: disagreement over the origin of the grammatical rule and disagreement over departing from the origin of the grammatical rule. This research deals with the second type of disagreement, which is disagreement over the grammatical departure from the origin of the grammatical rule, and the study of that. Controversial issues in a new way that aims to facilitate the study of grammar for students and overcome the difficulties that students face in studying these controversial issues.

The book “Explanation of Al-Ashmouni on the Millennium of Ibn Malik,” called “The Path of the Traveler to the Millennium of Ibn Malik,” was chosen to study these controversial issues. This is for several reasons, including:

- It is considered the most important and prolific explanation of the millennium.
- It is distinguished by its unique texture and sound structure, in addition to its linguistic richness.
- The many issues of grammatical disagreement included in his book, with his interest in detailed presentation of each issue, he was

keen to benefit from the grammatical heritage in a way that came close to investigating and covering everything mentioned by previous grammarians, so that his explanation was considered a grammatical treasury.

- He mentioned many caveats in his presentation of controversial issues, according to what was intended in his explanation; This is to clarify ambiguous matters.
- His interest in grammatical weighting in most of the grammatical controversial issues in his book, and the clarity of his opinion on those controversial issues.

It is a study that combines both theoretical and applied aspects in studying grammatical disagreement. This is done by collecting those controversial issues contained in this book, classifying them according to the types of changes, whether at the level of words or at the level of grammatical structure, and benefiting from those controversial issues and employing them to facilitate the study of Arabic grammar.

research aims:

- 1- Collecting the issues of disagreement regarding grammatical irregularities mentioned in the book Sharh al-Ashmouni on the Alfiyyah of Ibn Malik, and classifying them according to the types of irregularities (at the level of words - at the level of grammatical structure).
- 2- Attributing the disagreement to its owners in every grammatical issue.
- 3- Explaining the foundations of grammatical weighting in the controversial issues mentioned in Al-Ashmouni's explanation.
- 4- Using grammatical disagreement to facilitate the study of grammar.

key words:

Grammatical disagreement - grammatical change - change at the level of words - change at the level of grammatical structure - introduction and delay - separation - addition

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

إعداد:

مرورة عبد الحميد حسن أحمد

إشراف

أ.د/ ماهر محمود عميرة

أستاذ النحو والصرف

كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د/ حسن محمد عبد المقصود

أستاذ العلوم اللغوية

كلية التربية جامعة عين شمس

د/ نجلاء حسن صالح الخولي

مدرس النحو والصرف

الحمد لله ب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا

محمد – صلى الله تعالى عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فعندما رأى النحاة أن الجملة في اللغة العربية لا تظهر-دائمًا- على نمط تركيبى

واحد اقترحوا لها أصلًا نمطيًا، تخرج عنه لإعطاء المعنى المراد، واطلقوا على أصل

الكلمة سواء أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا مصطلح (أصل الوضع)، والكلمات جزء من

التركيب النحوي تؤدي فيه وظيفة نحوية وضعت لها وهو ما يسمى باسم (أصل القاعدة

النحوية)، وقد يحدث بهذا التركيب النحوي بعض التغيرات لإعطاء دلالة ما دون

الإخلال بالقاعدة النحوية؛ فتؤدي تلك التغيرات إلى العدول عن أصل القاعدة النحوية،

فمثلاً: المبتدأ نجد أن القاعدة الأصلية فيه تقتضي كونه متقدمًا على الخبر، ولكن قد

يشتمل هذا المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فإذا تم مراعاة أصل

القاعدة بتقديم المبتدأ على الخبر؛ عاد الضمير في المبتدأ على متأخر في اللفظ والرتبة؛

وأدى ذلك إلى اللبس؛ ففي هذه الحالة يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي

(تقديم الخبر على المبتدأ)؛ لأمن اللبس.

لذا يهتم هذا البحث بتجميع المسائل النحوية الواردة في شرح الأشموني والتي تم

فيها العدول عن الأصل النحوي وتقسيمها قسمين:

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

القسم الأول: يتناول العدول على مستوى الكلمات ومسائله الخلافية.

القسم الثاني: يتناول العدول على مستوى التركيب النحوي ومسائله الخلافية.

ودراسة تلك المسائل وبيان الآراء الخلافية فيها، وأوجه الاستفادة منها في تيسير دراسة النحو العربي.

والمراد بمسائل الخلاف في العدول النحوي –من وجهة نظر الباحثة-: "تلك المسائل النحوية التي عدلت عن أصل القاعدة النحوية واختلف النحاة في هذا العدول، أو المسائل النحوية التي عدل فيها بعض النحاة عن أصل القاعدة النحوية لها وخالفوا الأصل النحوي الذي اتفق أكثر النحاة عليه وكانت لهم وجهة نظر مخالفة لهذا لأصل النحوي".

وهذا العدول عن الأصل النحوي قد يكون عدولاً لفظياً ظاهراً أو مقدراً، أو عدولاً معنوياً يتعلق باختلاف المعنى النحوي للمسألة ومجبتها بمعنى ووظيفة نحوية مخالفة للأصل الذي وضعت له.

ومن هذا المنطلق سأذكر نبذة مختصرة عن تعريف العدول في اللغة والاصطلاح النحوي تمهيداً لذكر مسائله الخلافية في كتاب "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك".

العدول في اللغة

هو مصدر الفعل عَدَلَ اللّازم، وقد ورد في المعاجم اللغوية للدلالة على معانٍ متعددة، منها:

ما جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ): " (العَدْلُ) الْمَرَضِيُّ مِنَ النَّاسِ قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ، هَذَا عَدْلٌ، وَهُمْ عَدْلٌ...وَالْعَدْلُ أَنْ تَعْدَلَ الشَّيْءَ عَنِ

وجهه فتميله. عَدَلْتُهُ عن كذا، وَعَدَلْتُ أنا عن الطريق... ويقال في الكفارة قوله تعالى: {أَوْ عَدَلْتُ ذَلِكَ} 1، أي: ما يكون مثله وليس بالنظير بعينه" 2.

وجاء في مختار الصحاح للرازي (660هـ): " العَدْلُ ضد الجور يقال عَدَلَّ عليه في القضية من باب ضرب فهو عادل... وَعَدَلَّ عن الطريق جار وبابه جلس... " 3. وورد في المصباح المنير للفيومي (770هـ): "العدل: هو القصد في الأمور وهو خلاف الجور، يقال (عَدَلَّ) في أمره (عَدَلًا) من باب ضَرَبَ... و(عَدَلَّ) عن الطريق (عُدُولًا) مال عنه وانصرف... و(عَدَلَّهُ) بالفتح ما يقوم مقامه من غير جنسه ومنه قوله تعالى: {أَوْ عَدَلْتُ ذَلِكَ صِيَامًا}... ويطلق العَدْلُ على الواحد وغيره بلفظ واحد وجاز أن يطابق في التثنية والجمع فيجمع على (عُدُول)" 4.

مما سبق يتبين أن مصطلح العُدول في المعاجم اللغوية لا يخرج عن معنى: الميل، والابتعاد، والانحراف عن الطريق، والخروج عن المألوف والعادة.

• العُدول في الاصطلاح النحوي

يعد مصطلحا (العدل) و(العُدول) مصدران للفعل (عَدَلَّ) وقد امتلأت كتب التراث النحوي بهذين المصطلحين منذ سيبويه (ت180هـ)، حيث ذكر في كتابه قائلاً: "إن سميت رجلاً ضَرْبَ ثم خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت قَبْلَ، وصار تخفيفك لِضَرْبٍ كتحقيرك إياه؛ لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء، ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لَمَا صَرَفْتَ اسْمَ هَارٍ، لأنه محذوف من هَائِرٍ" 5.

(1) سورة المائدة، الآية الكريمة رقم 95.

(2) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م- 1424هـ، 110/3-111.

(3) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (660هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، ص176.

(4) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المُقَرِّي الفيومي (ت770هـ)، تحقيق: د/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 396/1.

(5) الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1412هـ- 1992م، باب فَعَلٌ، 227/3.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

وذكر المبرد (ت285هـ) مصطلح (عَدَل) في حديثه عما عدل فيه عن الإعراب إلى البناء، قائلاً: "فإن قال قائل: فهلا أعربوه⁶، كما قالوا: حَضَرَ مَوْتُ، وبعلمك، وما أشبهها، قيل: إن (حَضَرَ مَوْتُ) بنو الاسمين فجعلوا اسماً واحداً، كما فعلوا بما فيه هاء التأنيث وجعلوا ذلك عَلَماً، وإن لم يكن له حد صرف عنه، والعدد الذي ذكرت كان له حد صُرِّف عنه كما ذكرت لك فلَمَّا عُدِلَ عن وجهه عُدِلَ عن الإعراب"⁷، كما ذكر كلمة (المعدول) في الكلمات التي يُعَدَّل في صياغتها إلى غيرها⁸.

وعرف ابن جني (392هـ) العدول قائلاً: "العدل ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابيه إلى الفرع"⁹.

المبحث الأول

العدول على مستوى الكلمات

سأتناول في هذا الجزء- إن شاء الله تعالى- المسائل النحوية الواردة في شرح الأشموني والتي عدل فيها النحاة عن أصل القاعدة النحوية على مستوى الكلمات؛ فالكلمات جزء من التركيب النحوي تؤدي فيه وظيفة نحوية وضعت لها وهو ما يسمى باسم (أصل القاعدة النحوية)، وقد يلجأ النحاة في بعض المسائل النحوية إلى العدول في الكلمات عن أصل القاعد النحوية لها لسبب من الأسباب، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال عرض مسأله الخلفية الواردة في كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

⁶ (الضمير عائد على العدد).

⁷ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون طبعة، 160/2.

⁸ ينظر: المصدر السابق، 323/3.

⁹ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة،

53/1.

ومن تلك المسائل الخلفية الواردة في شرح الأشموني، ما يلي:

1- الخلاف في إعراب جمع المؤنث السالم والملحق به في حالة النصب¹⁰.

يقتضي الأصل النحوي في إعراب جمع المؤنث السالم وملحقاته في حالتى النصب والجر كونه مكسورًا كسر إعراب، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة واتفق معهم ابن مالك، وفي ذلك قال:

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَزِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

وقد عدل بعض النحاة مثل الأخفش (215هـ) عن أصل القاعدة النحوية لهذه الكلمات؛ فقد زعم أنها مبنية في حالة النصب، ويرى الأشموني أنه فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا.

الاستفادة

والخلاف في هذه المسألة لا يفيد الدارسين في شيء بل يؤدي إلى تعقيد الفهم لديهم؛ لذا تسهياً عليهم يجب الأخذ برأي أكثر النحاة؛ لأنه يتماشى مع أصل القاعدة النحوية لمثل تلك الكلمات والتي يدركها الدارسون من بداية معرفتهم بعلم النحو، فالعدول في مثل تلك الكلمات لا يسهم في تيسير دراسة النحو العربي، بل يؤدي إلى تعقيده وصعوبته.

2- الخلاف في الفعل المضارع المتصل به نون النسوة بين الإعراب والبناء¹¹.

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الفعل المضارع المتصل بنون الإناث مبني

بلا خلاف¹²، وفي ذلك يقول:

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

¹⁰ ينظر: شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك المسمى بـ"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ-1955م، 1/ 40-41.

¹¹ ينظر: شرح الأشموني، 25/1.

¹² ينظر: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والتوزيع، ط1، 1410هـ-1990م، 1/ 36-37.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

مِنْ نُونٍ تَوَكِّدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَثِيرَةٍ مِّنْ قَتِينٍ

وقد خالف الأشموني رأي ابن مالك في هذه المسألة، حيث قال في شرحه: " وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال؛ فقد ذهب قوم منهم -ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي- إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"¹³.

الاستفادة

ويعد رأي كل من ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي عدولاً لفظياً شاذاً عن أصل القاعدة النحوية؛ لمعارضته الأصل النحوي الذي يقتضي كون الفعل المضارع المتصل بنون الإناث مبنياً بلا خلاف، دون أن يستشهدوا بالحجج والشواهد التي تؤيد وجهة نظرهم في هذه المسألة.

ويمكن الاستفادة تلك المسألة في تيسير دراسة النحو العربي؛ وذلك من خلال الأخذ بالرأي المتفق مع القياس النحوي وهو الذي يؤكد كون الفعل المضارع المتصل بنون الإناث مبنياً بلا خلاف والعدول عن الرأي الشاذ المخالف للقياس؛ لعدم استناده إلى شواهد مقنعة، فالأخذ بمثل تلك الآراء الخلافية غير المؤيدة بالشواهد؛ يؤدي إلى تشتيت فهم الدارسين.

3- الخلاف في الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام¹⁴.

وهي تعد من مسائل العدول اللفظي الجائز التي اختلف فيها النحاة؛ فالأصل في الابتداء بالوصف هو الاعتماد على نفي أو استفهام، وذكر الأشموني في كتابه عدولاً عن الأصل النحوي في هذه المسألة وقد اختلف النحاة فيه ، ويتضح ذلك في قوله: "وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام نحو: فائز أولو الرشد، وهو قليل جداً خلافاً للأخفش والكوفيين"¹⁵، حيث عدل الأخفش (830هـ) والكوفيون عن

¹³ شرح الأشموني، 25/1.

¹⁴ ينظر: شرح الأشموني، 90/1.

¹⁵ شرح الأشموني، 90/1.

رأى جمهور النحاة في قلة مجيء المبتدأ الوصف في هذه الحالة، وأجازوا مجيئه بكثرة، وحجتهم في ذلك تتمثل في قول الشاعر¹⁶:

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَيْرُ مَرَّتْ

فالشاهد في البيت يتمثل في قوله: "خبيرٌ بنو لهبٍ"، حيث أعمل الوصف "خبيرٌ"، وهو صفة مشببهة باسم الفاعل، فرفع فاعلاً وهو قوله: "بنو" من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام، وهذا على مذهب الأَخْفَش والكوفيين، أما جمهور النحاة فتأولوا البيت على التقديم والتأخير، فأجازوا أن تكون "خبير" خبراً مقدماً، و"بنو" مبتدأً مؤخرًا.

الاستفادة

ويمكن الاستفادة من هذه المسألة في التسهيل على الدارسين غير المتخصصين في استيعاب القاعدة النحوية وتقليل القيود في حفظ القاعدة النحوية، مع إتاحة الفرصة لإعمال العقل وتعدد الآراء في المسألة النحوية.

والعدول في مثل هذه المسألة لا يصح أن يوصف بالخطأ اللغوي؛ لأنه قد يمثل لغة من اللغات الشاذة التي لا يقاس عليها ولا تعد خاطئة، لذلك يمكن أن يباح العدول في القاعدة النحوية في بعض الكلمات عند بعض القبائل؛ لأنه عندهم يمثل درجة من درجات الصواب اللغوي، وإن كان لا يقاس عليها؛ لأن الشذوذ لا ينافي الفصاحة.

4- الخلاف في نصب الاسم الواجب النصب على الاشتغال¹⁷.

ذكر الأشموني في كتابه شارحاً كلام ابن مالك في ألفيته أنه إذا تقدم الاسم المنصوب على الاشتغال ما يختص بالفعل كأدوات الشرط (إن وحيثما)، وأدوات التحضيض، وأدوات

¹⁶ البيت من بحر الطويل وهو لرجل من الطائيين في تخلص الشواهد ص182، وشرح التصريح 1/ 157، والمقاصد النحوية 1/ 518، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 191، وشرح ابن عقيل ص103، وهمع الهوامع 1/ 94.

بنو لهب: قوم من الأزدي عرفوا بزجر الطير. ملئياً: مهملاً.

معنى البيت: يقول الشاعر: إن بني لهب عالمون بزجر الطير فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدقه، ولا تتغافل عنه.

¹⁷ ينظر: شرح الأشموني، 1/ 188.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

الاستفهام غير الهمزة؛ فإن نصب الاسم في هذه الحالة يعد واجباً عند البصريين، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، و"حيثما رجلاً لقيته فأحسب إليه، وهلا عمراً ضربته، ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل.

وقد خالف الكوفيون رأي البصريين في هذه المسألة؛ حيث أجازوا رفعه على أنه مبتدأ، وأجاز ابن مالك رفعه بالفاعلية لفعل مضمّر مطاوع للظاهر، كقول الشاعر¹⁸:

لا تَجَزَّ عِيْ إِنْ مُنْفَسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجَزَّ عِي

في رواية "منفس" بالرفع

فالشاهد فيه قوله: "إِنْ مُنْفَسٌ أَهْلَكْتُهُ" حيث رفع "منفس" بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً ظاهراً أو مضمراً. وليس في محل رفع على الابتداء كما يزعم الكوفيون.

الاستفادة

يمكن توظيف الخلاف النحوي في هذه المسألة في تيسير دراسة النحو العربي للدارسين المتخصصين في النحو العربي وغيرهم من غير المتخصصين؛ فهو يتيح الفرصة لهم لإعمال عقولهم في ربط الإعراب بالمعنى، وتعدد إعراب الكلمة في التركيب الواحد لإعطاء أكثر من تأويل للمعنى الذي يريده المتكلم بشرط عدم الإخلال بأصل القاعدة النحوية.

¹⁸ البيت من بحر الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص72، وتخليص الشواهد ص499، وخزانة الأدب 1/ 314، 321، وشرح أبيات سيبويه 1/ 160، وشرح شواهد المغني 1/ 472، 2/ 829، وشرح المفصل 2/ 38، والكتاب 1/ 134، والجنى الداني ص72، وجواهر الأدب ص67، والرد على النحاة ص114، وشرح ابن عقيل ص264، والمقتضب 2/ 76.

5- الخلاف في مجيء الحال معرفة¹⁹.

فأصل الوضع النحوي يقتضي كون الحال نكرة وليست معرفة وإذا جاءت معرفة فهذا يعد عدولاً لفظياً عن أصل الوضع النحوي، وفي ذلك قال ابن مالك:
والحال إن عُرِفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ
وقد ذكر الأشموني شارحاً ذلك بأنه إذا جاءت الحال معرفة في اللفظ فهي نكرة في المعنى، كوحدك اجتهد وكلمته فاه إلى في، وأرسلها العراك، وجاءوا الجماء الغفير؛ ف"وحدك" و"فاه"، و"العراك"، و"الجماء": أحوال؛ وهي معرفة لفظاً، لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: اجتهد منفرداً، وكلمته مشافهةً، وأرسلها معتركةً، وجاءوا جميعاً. وقد التزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً؛ لأن الغالب كونها مشتقةً وصاحبها معرفةً.
وقد خالف يونس والبغداديون جمهور النحاة؛ فقد أجازوا تعريفه مطلقاً بلا تأويل؛ فأجازوا: "جاء زيد الراكب".

وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً، نحو: "عبد الله المحسن أفضل منه المسيء"، ف"المحسن" و"المسيء": حالان، وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز: "جاء زيد الراكب"؛ إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب²⁰.

6- الخلاف في مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ²¹.

يقتضي الأصل النحوي لصاحب الحال أن يكون معرفة وقد خالف سيبويه (180هـ) النحاة وعدل عن هذا الأصل النحوي لصاحب الحال وهو كونه معرفة؛ فأجاز

¹⁹ ينظر: شرح الأشموني، 244/1.

²⁰ ينظر: شرح الأشموني، 244/1.

²¹ ينظر: شرح الأشموني، 248/1.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي
مجيئه نكرة بلا مسوغ وهذا يعد عدولاً لفظياً شاذاً عن الأصل النحوي للقاعدة التي تقتضي كون صاحب الحال معرفة فأجاز: فيها رجلٌ قائماً.

الاستفادة

الخلاف النحوي في مثل هذه المسألة لا يفيد الدارسين في شيء؛ لأنه قد يشتت فهمهم لأصل القاعدة النحوية التي تقتضي كون صاحب الحال معرفة، ويعد رأي سيبويه (180هـ) في هذه المسألة عدولاً شاذاً عن أصل القاعدة النحوية ومخالفة للقياس النحوي؛ وتيسيراً على الدارسين ينبغي عدم الأخذ برأي سيبويه (180هـ) ومراعاة الأصل النحوي للقاعدة.

7- الخلاف في مجيء (الواو) بمعنى (أو) 22.

تعد هذه المسألة من مسائل العدول المعنوي التي اختلف فيها النحاة، وفي ذلك ذكر الأشموني أنه عدل جماعة من النحاة عن أصل المعنى النحوي لـ(الواو) وهو الدلالة على الجمع والمصاحبة؛ فزعموا أن الواو تستعمل بمعنى (أو) في ثلاثة مواضع: أحدها: في التقسيم، كقولك: الكلمة اسم، وفعل، وحرف. وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية. ثانيها: الإباحة؛ قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: "جالس الحسن وابن سيرين" أي أحدهما.

ثالثها: التخيير، قاله بعضهم في قول الشاعر²³:

وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرِ لَهَا الصَّبْرَ وَالبِكى ... فقلت البكى أشفى إذًا لغيلي

²² ينظر: شرح الأشموني، 424/2.

²³ البيت لكثير عزة في ديوانه ص14، وأمالي القالي 64/2، والمقاصد النحوية 3/404، وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/308.

نأت: ارتحلت وبعدت. الغليل: شدة العطش، وهنا، حرقه الفؤاد.

يقول الشاعر: قالوا لي إنها ارتحلت وبعدت عنك، فاختر ما بين الصبر على الفراق والبكاء، فقلت لهم: إن البكاء أجدى لحرقه الفؤاد.

فالشاهد فيه قوله: "الصبر والبكى": حيث جاءت الواو للتخيير. أي: أو البكى؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى، ويحتمل أن يكون الأصل "من الصبر والبكى" أي: أحدهما، ثم حذف (من)، كما في قوله تعالى: {وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا} 24.

الاستفادة

تعد هذه المسألة من مسائل العدول المعنوي عن أصل الوضع النحوي لمعنى حرف العطف الواو الذي يأتي للدلالة على مطلق الجمع والمصاحبة؛ فأجاز بعض النحاة مجيئه بمعنى (أو) وهذا يعد عدولاً معنوياً من شأنه أن يسهم في تيسير دراسة النحو؛ لأنه يتيح الفرصة لاتساع الدلالة وعدم التقيد بمعنى محدد للكلمة وإثبات أن اللغة العربية تتسم بالمرونة وعدم التقيد في دلالة الكلمات، وهنا يظهر دور سياق الموقف في تحديد الدلالة المرادة من الكلمة وتوضيحها للمتلقي 25.

المبحث الثاني

العدول على مستوى التركيب النحوي

بنتبع مسائل العدول على مستوى التركيب النحوي في كتاب شرح الأشموني تم ملاحظة تنوع صورته بين العدول في الرتبة بالتقديم والتأخير، والعدول في التركيب بالحذف أو الإضافة، والعدول بالفصل، وهذا ما سيتم توضيحه بالتفصيل في الآتي:

• العدول في الرتبة بالتقديم والتأخير.

ومن مسائله الخلافية في شرح الأشموني:

1- الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ 26.

وفي ذلك ذكر الأشموني قول ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تُؤخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

24) سورة الأعراف، الآية الكريمة رقم 155.

25) يتبقى من مسائل الخلاف في هذا الجزء:

• الخلاف في مجيء "كي" الناصبة للفعل حرف جر. ينظر: شرح الأشموني، 283/2. وينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 78، 570/2.

26) ينظر ما يلي: أ- شرح الأشموني، 100-98/1.

ب- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت، المسألة رقم 9، ص 65.

ج- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م، المسألة رقم 32، ص 245.

د- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الفكر، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ، 202/1.

هـ- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاسترأبادي الرضي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، علم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م، 87/1..

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

حيث يقتضي الأصل النحوي في بناء الجملة الإسمية أن تبدأ بالمبتدأ يليه الخبر، فالأصل في الخبر أن يلي المبتدأ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له. ولكن قد يتم العدول عن هذا الأصل النحوي في بناء الجملة الإسمية بشرط أمن اللبس؛ وذلك لأغراض دلالية يقتضيها سياق الموقف أو لأغراض دلالية يريد المتكلم توصيلها للمتلقي؛ فأجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ بشرط ألا يؤثر التقديم على المعنى المراد من الجملة، ومنعوا تقديم الخبر على المبتدأ حين يستوي الجزآن، يعني: المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير، مع عدم وجود قرينة تبين المراد، نحو: صديقي زيد؛ لأجل خوف اللبس، فإن استويا مع وجود قرينة تُبَيِّن المراد؛ جاز التقديم.

واستدلوا على جواز التقديم بعلّة سماعية تتمثل في قول الشاعر²⁷ :

بُنُونًا بَنُوا أَبْنَانًا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فالشاهد فيه قوله: "بُنُونًا بَنُوا أَبْنَانًا"، والتقدير: بَنُوا أَبْنَانًا مِثْلَ بَنِينَا، حيث قدم الشاعر الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر (بنونا) هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا.

كما استدلوا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بعلّة قياسية تتمثل في المشابهة وحمل الفرع على الأصل، حيث يجوز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: كان قائماً زيداً، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، فكما جاز تقديم خبر كان على اسمها وهو الفرع فإنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وهو الأصل.

كما أن التقديم والتأخير جائز في الكلام؛ للتوسع في الدلالة، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، بدليل جواز تقديم المفعول على الفاعل مع أن رتبته التأخير.

²⁷ البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق، وهو موجود في ديوانه، ص217، وفي خزنة الأدب 1/ 444، وللفرزدق وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 66، وتخليص الشواهد ص198، والدرر 2/ 24، وشرح التصريح 1/ 173، وشرح شواهد المغني 2/ 848، وشرح ابن عقيل ص119، وشرح المفصل 1/ 99، 9/ 132، ومغني اللبيب 2/ 452، ومهمع الهوامع 1/ 102.

بينما ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ، استوى مع المبتدأ، أم لم يستو، واستدلوا على عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ بأن تقديم الخبر على المبتدأ يلزم الإضمار قبل الذكر، وهذا غير جائز في اللغة العربية²⁸.

الاستفادة

تعد هذه المسألة من مسائل العدول اللفظي الجائز التي اختلف فيها النحاة، والخلاف في مثل هذه المسألة يسهم في التوسع في الإجازة، إضافة إلى أن تعدد الآراء في المسألة الواحدة وتأييد كل رأي بالعلل السماعية والقياسية يتيح الفرصة للمتلقي لاختيار الرأي الأقوى في الحجة والمنطق مع القياس، وهو الرأي الذي يؤكد جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرط أمن اللبس، وألا يؤثر التقديم في المعنى المراد من الجملة.

كما أن العدول عن الأصل النحوي في بناء الجملة الإسمية بأن يتقدم الخبر فيها على المبتدأ قد يأتي لأغراض دلالية يقتضيها سياق الموقف أو لأغراض دلالية يريد المتكلم توصيلها للمتلقي؛ لذلك أجاز النحاة تقديم الخبر على المبتدأ إذا أمن اللبس؛ وذلك من أجل خدمة المعنى المراد.

2- مسألة الخلاف في تقديم معمول الخبر على اسم كان إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً²⁹.

في ذلك ذكر الأشموني قول ابن مالك في هذه المسألة:

ولا يلي العامل معمول الخبر ... إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جَرَّ
فالأصل النحوي يقتضي الترتيب بين أجزاء الجملة بأن تبدأ بالعامل (كان) ثم اسمها
ثم خبرها ثم معمول الخبر، وأجاز جمهور النحاة بالاتفاق الفصل بين كان واسمها
بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، واتفق معهم ابن مالك في ذلك؛ وذلك
للتوسع في الظرف والمجرور، نحو: (كان في الدار زيداً جالساً) أو (كان في الدار جالساً

²⁸ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم (9)، 1/ 65-69.

كما ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، المسألة رقم 32، ص 245-248.

²⁹ انظر: شرح الأشموني، 1/ 116-118.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

زيدٌ)، ولكن وقع الخلاف في جواز تقديم معمول الخبر إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وكان الخلاف بينهم على النحو التالي:

• مذهب جمهور البصريين خلافاً لابن السراج (ت316هـ)³⁰، هو المنع سواء أتقدم الخبر على الاسم نحو: (كان طعامك آكلًا زيدٌ)، أم لم يتقدم الخبر على الاسم نحو: (كان طعامك زيدٌ آكلًا).

• أجاز الكوفيون تقديم معمول الخبر وأن يلي العامل مطلقاً سواء أكان هذا معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، وعللوا ذلك بالسماع فاستشهدوا بقول الشاعر³¹:

فَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

فالشاهد في البيت يتمثل في قوله: "بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا"؛ حيث قدم الشاعر معمول خبر "كان"، وهو "إياهم" على اسمها، وهو "عطية" مع تأخير الخبر، وهو جملة "عود" عن الاسم أيضاً. هذا على مذهب الكوفيين. ولجأ البصريون إلى تعدد التقديرات في مثل هذا الشاهد لتأييد رأيهم وإبطال رأي الكوفيين؛ فخرجوا هذا الشاهد على زيادة كان، أو إضمار اسم مرادٍ به الشأن أو راجع إلى "ما"، وعليه فتكون "عطية" مبتدأ، وقيل: ضرورة³².

³⁰ هو أبو بكر محمد بن السَّيرِي بن سهل، يعرف بابن السراج، ولد في مدينة بغداد، وهو من أئمة النحو والأدب في بغداد، تتلمذ على يد أستاذه المبرد، وسمع منه كتاب سيبويه، ويعد ابن السراج من رجال المدرسة البغدادية وهي مدرسة توازي في آرائها النحوية بين آراء مدرستي البصرة والكوفة، غير أن ابن السراج كان يميل كثيراً إلى النحو البصري؛ وقد يرجع ذلك إلى تأثره بأستاذه المبرد الذي يعد من أئمة نحاة البصرة وأشهرهم، ومن أشهر مؤلفات ابن السراج في النحو كتابه (الأصول في النحو)، وتوفى ابن السراج عام (316هـ).

³¹ البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 181، وتخليص الشواهد ص245، والمقاصد النحوية 2/ 24، والمقتضب 4/

101، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1/ 281، ومغني اللبيب 2/ 610، وهمع الهوامع 1/ 118.

³² ينظر: شرح الأشموني، ص116-117.

تعد هذه المسألة من مسائل العدول اللفظي عن أصل التركيب النحوي التي خالف فيها الكوفيون جمهور النحاة وعدلوا عن أصل التركيب النحوي الذي يقتضي الترتيب بين أجزاء الجملة وأجازوا تقديم معمول الخبر على اسم كان إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور، وهذا غير جائز على مذهب جمهور النحاة.

والخلاف في مثل هذه المسألة قد يسهم في تيسير دراسة النحو، وذلك من خلال:

- التوسع في الإجازة: فقد أجاز الكوفيون تراكيباً منعها البصريون؛ وذلك لتمسكهم بالقياس، واعتماد الكوفيين على السماع في كثير من المواضع، وتعد هذه المسألة من المسائل التي أجازها الكوفيون استناداً على السماع، فالاعتماد على رأي الكوفيين أو غيرهم يشترط أن يكون مؤيداً بالحجة، والحجة عندهم في مثل هذه المسائل هي السماع واستشهادهم بأقوال الشعراء.

- إلغاء التقدير: حيث يعد إلغاء التقدير وسيلة من وسائل تيسير دراسة النحو العربي خاصة في مجال الخلافات النحوية، فمذهب الكوفيين في مثل هذه المسألة هو إلغاء التقديرات المتعددة التي اعتمد عليها البصريون، وتوسعوا في الإجازة؛ فقد أجازوا تقديم معمول الخبر مطلقاً سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، بينما تمسك البصريون بالقياس ولجأوا إلى التقدير في مثل قول الشاعر السابق هروباً من الاتساع في الجواز، وتقييداً للقاعدة وتمسكاً بالقياس اللغوي؛ مما أثقل الفهم على الدراسين، وعليه يمكن الاعتماد على ظاهرة إلغاء التقدير في مثل تلك المسائل الخلافية بشرط أن تكون مؤيدة بالسماع.

3- الخلاف في تقديم خبر ليس عليها³³.

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فقد ذهب كل من الكوفيين والميرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني، وأكثر المتأخرين إلى عدم جواز تقديم خبر ليس؛ وعلتهم في ذلك تتمثل في ضعفها وشبهها بما النافية، واتفق معهم ابن مالك في رأيهم، حيث قال: " وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسٍ اصْطُفِي ".

وأجاز البصريون تقديم الخبر كما يجوز تقديم خبر "كان" عليها، واستدلوا على رأيهم بقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}34؛ حيث تم تقديم معمول الخبر وهو "يوم يأتيهم" على "ليس" نفسها، فلو لم يجز تقديم خبر ليس عليها؛ لما جاز تقديم معمول خبرها عليها³⁵، وأجيب بأن المعمول هنا ظرف، والظرف يتوسع فيه، وأيضا فإن "عسى" لا يتقدم خبرها إجماعاً؛ لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها؛ فـ"ليس" أولى بذلك؛ فهي تساويها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها³⁶.

الاستفادة

والخلاف في هذه المسألة قد يسهم في تيسير دراسة النحو العربي؛ وذلك من خلال الأخذ برأي البصريين في هذه المسألة يسهم في التوسع في الإجازة وتنوع التراكيب النحوية؛ وهذا يسهم في تيسير دراسة النحو العربي للدارسين المتخصصين وغيرهم؛ حيث يكون أمامهم أكثر من صورة تركيبية يمكن استخدامها في الدرس النحوي بشرط عدم الإخلال بالقاعدة النحوية.

³³ ينظر: شرح الأشموني، 114/1-115.

³⁴ سورة هود، الآية الكريمة رقم 8.

³⁵ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 18 رقم، 1/160.

وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، المسألة رقم 47، ص315.

³⁶ ينظر: شرح الأشموني، 115/1.

4- الخلاف في تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) على اسمها³⁷.

من شروط إعمال (ما) عمل (ليس) مراعاة الترتيب بن أجزاء الجملة، وألاً يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم فهذا يعد عدولاً لفظياً عن الأصل النحوي، وفي ذلك ذكر الأشموني قول ابن مالك:

إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ رُكْنِ

وقد اختلف النحاة في إعمال (ما) عمل (ليس) إذا تقدم خبرها على اسمها؛ فقد منع أغلب النحاة عمل (ما) عمل (ليس) عند توسط الخبر، ولو كان ظرفاً أو مجروراً، بينما أجاز بعض النحاة عملها إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (669هـ)³⁸.

وقد رفض سيبويه (180هـ) إعمال (ما) عمل (ليس) إذا توسط خبرها بينها وبين اسمها³⁹، وأجاز إعمال اللغتين فيها إذا انتقض خبرها بـ(إلا)، نحو قولهم: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، فعلى مذهب سيبويه (180هـ) يجوز إعمال (ما) هنا ويجوز إهمالها⁴⁰.

• الاستفادة.

ينطبق عليها ما تم ذكره في المسألة السابقة من وجوه الاستفادة منها.

5- الخلاف في تقدم الفاعل على عامله وبقاء عمله⁴¹.

تعد هذه المسألة من مسائل العدول اللفظي الجائز التي خالف فيها الكوفيون النحاة وعدلوا عن أصل التركيب النحوي للجملة الفعلية الذي يقتضي الترتيب بين أجزاء الجملة بأن تبدأ بالفعل يليه الفاعل، وأجازوا تقديم الفاعل على الفعل؛ وقد رفض

³⁷ ينظر: شرح الأشموني، 112/1-113.

³⁸ ينظر: المقرَّب، ومعه مُثَلُّ المقرَّب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (669هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ص157.

³⁹ الكتاب، سيبويه، باب ما أُجْرِي مَجْرَى لَيْسَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بَلْغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ، 59/1.

⁴⁰ المرجع السابق نفسه، 59/1.

⁴¹ ينظر: شرح الأشموني، 169/1-170.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

الأشموني رأي الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله؛ حيث كان يرى أن الأصل النحوي لاستخدام الفاعل هو وجوب تأخيره عن رافعه، فإن وجد ما ظاهره تقديم الفاعل، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأً كما في نحو: زيدٌ قام، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو قوله تعالى: {وإنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}42، ويجوز الأمران في مثل قوله تعالى: {أبشِرْ يَهُودَنَا}43، وقوله تعالى: {أأنتم تخلقونه}44، والأرجح الفاعلية.

واستدل الكوفيون على صحة رأيهم في جواز تقديم الفاعل على فعله مع بقاء فاعليته، بقول الشاعر45:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَوَيْدًا ... أَجْنَدًا لَيَحْمِلَنَّ أُمَّ حَدِيدًا

فالشاهد في البيت هو قوله: "مَشِيْهَا وَوَيْدًا"؛ حيث قدم الفاعل، وهو قوله: "مَشِيْهَا" على عامله، وهو الصفة المشبهة "وَيْدًا". وهذا ما قاله الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أما البصريون فلجأوا إلى تعدد التقديرات لتأييد رأيهم ورفض رأي الكوفيين؛ فخرجوا هذا البيت على أن "مَشِيْهَا" مبتدأ، و"وَيْدًا" حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، أو على أن "مَشِيْهَا" بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا، وهما قوله: "للجمال"، ويروى البيت بنصب "مَشِيْهَا" وجرها، وفي هاتين الروايتين ينتفي الشاهد46.

(42) سورة التوبة، الآية الكريمة رقم (6).

(43) سورة التغابن، الآية الكريمة رقم (6).

(44) سورة الواقعة، الآية الكريمة رقم (59).

(45) الرجز للزبياء في أدب الكاتب ص200، والأغاني 15/256، وجمهرة اللغة ص742، 237؛ وخزانة الأدب 7/

295، والدرر 2/281، وشرح التصريح 1/271، وشرح شواهد المغني 2/912، وشرح عمدة الحافظ ص179،

ومغني اللبيب 2/581، وللزبياء أو الخنساء في المقاصد النحوية 2/448، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/159.

(46) ينظر: شرح الأشموني، 169/1-170.

يمكن الاستفادة من الخلاف النحوي في مسألة موقع الفاعل مع فعله هذه في تيسير دراسة النحو العربي؛ وذلك من خلال التمسك بالقياس وأصل القاعدة النحوية الذي يقتضي الترتيب بين أجزاء الجملة وأن يلي الفاعل فعله وألا يتقدم عليه؛ حتى لا يشتت انتباهه.

كما يمكن الاستفادة من هذا الخلاف من ناحية أخرى، والمتمثلة في التركيز على المعنى في تحديد الفاعل في الجملة دون التقيد والالتزام بموقعه النحوي في الجملة بعد الفعل؛ فهذا يسهل على الدارسين وخاصة غير العرب وغير المتخصصين في دراستهم للنحو العربي؛ لأنه يخرجهم من صعوبة تعدد التقديرات للفاعل المتقدم، ويتيح لهم فرصة إعمال عقلم في فهم المعنى المراد من التركيب وتحديد الفاعل من غيره.

6- الخلاف في تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه⁴⁷.

فالأصل النحوي يقتضي أن يعود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة، فإن وجد ما ظاهره عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة فهذا يعد عدولاً لفظياً عن أصل القاعدة النحوية؛ وذكر الأشموني في شرحه أنه قد شاع في كلام العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه نحو قول الشاعر:

جَاءَ الْخَلِيقَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

فالشاهد في البيت يتمثل في قوله: "أتى ربه موسى"؛ حيث قدم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه، وهذا يعد عدولاً لفظياً جائزاً ولا خلاف عليه؛ لأن الضمير في المفعول به وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة.

ولكن وقع الخلاف بين النحاة في تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه، حيث يرى الأشموني أن هذا يعد عدولاً لفظياً شاذاً، وهذا يفهم من قوله: "وشد في

(47) ينظر: شرح الأشموني، 178/1.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه نحو: رَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرِ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً⁴⁸، وهذا مذهب جمهور النحاة إلا ابن جني (ت392هـ) وابن مالك (672هـ) من بعده، فقد أجاز ابن جني (392هـ) هذا العدول واتفق معه ابن مالك (672هـ)، واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد على ذلك أبياتًا منها قول الشاعر⁴⁹:

ولو أن مجدًا أخلدَ الدهرَ وَاِحِدًا ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
فالشاهد في البيت يتمثل في قوله: "أبقى مجدُهُ الدهرَ مُطْعِمًا"؛ حيث أخرج المفعول "مُطْعِمًا" عن الفاعل "مَجْدُهُ"، مع أن الفاعل يشمل ضميرًا يعود على المفعول المتأخر لفظًا ورتبةً، وهذا على مذهب ابن جني، وابن مالك، لكنه شاذًا عند باقي النحاة. وكقول الشاعر⁵⁰:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ.
فالشاهد فيه قوله: "جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ"؛ حيث عاد الضمير في الفاعل "رَبُّهُ" إلى المفعول "عَدِيَّ"، والمفعول متأخر لفظًا ورتبةً. وهذا ممنوع عند أكثر النحاة، وأجازه بعضهم أمثال ابن جني (392هـ)، وذكر لجوازه وجهًا من القياس، وممن أجاز ذلك أيضًا: الأَخْفَشُ من البصريين والطوال من الكوفيين.
وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف من وجهة نظر الأشموني؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر.

⁴⁸ شرح الأشموني، 1/ 178.

⁴⁹ البيت من بحر الطويل وهو لحسان بن ثابت في مغني اللبيب 2/ 492، والمقاصد النحوية 2/ 497، وبلا

نسبة في جمهرة اللغة ص738، 796.

اللغة: أخلد: كتب له الخلود أي دوام البقاء. مطعم: اسم رجل.

⁵⁰ البيت من بحر الطويل، وهو للناطقة الذبياني في والخصائص 1/ 294، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزنة

الأدب 1/ 277، 278، 281، 287، والدرر 1/ 217، وللناطقة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية 2/ 487، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 125، وشرح ابن عقيل ص252، وهمع الهوامع 1/

ذكر الأشموني أنه قد اتفق النحاة على أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، فلا يجوز: "والطريقَ سرث"، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف، والصحيح المنع، وقد خالف ابن جني (392هـ) جمهور النحاة في هذا الرأي وعدل عن الأصل النحوي فأجاز تقديم المفعول معه على مصاحبه، تمسكًا بقول الشاعر⁵²:

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْغَوِي

فالشاهد فيه قول الشاعر: "جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً"، حيث تقدم المفعول معه "فحشًا" على مصاحبه أي المعطوف عليه "غيبَةً"، فالمراد: جمعت غيبية ونميمة مع فحش، وهذا جائز عند ابن جني(392هـ).

وقول الشاعر⁵³:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ ... وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا

فالشاهد فيه يتمثل في قوله: "لَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا"، على رواية من نصب "السوءة" و"اللقب"؛ حيث تقدم المفعول معه "السوءة" على مصاحبه "اللقب"، والمراد: ولا ألقبه اللقب مع السوءة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة، وهذا جائز عند ابن جني (392هـ).

ويرى الأشموني أنه لا حجة له فيهما؛ لإمكان جعل الواو فيهم عاطفة قدمت هي ومعطوفها، وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوءة، ثم حذف ناصب السوءة.

⁵¹ ينظر: شرح الأشموني، 224/1.

⁵² البيت من بحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في خزنة الأدب 3/ 130، 134، والدرر 3/ 156، والمقاصد النحوية 3/ 86، 262، وبلا نسبة في خزنة الأدب 9/ 141، والخصائص 2/ 383، وهمع الهوامع 1/ 220. اللغة: الفحش: القول القبيح. الغيبة: الاعتياب. النميمة: الوشاية والإفساد. ارعوى عن الجهل: امتنع عنه وانصرف. ⁵³ البيت من بحر البسيط وهو لبعض الفزاريين في المقاصد النحوية 2/ 411، 89/ 3، وبلا نسبة في خزنة الأدب 9/ 141.

اللغة: أكنية: أدعوه بالكنية. السوءة: الفعلة القبيحة.

8- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد⁵⁴.

وفي ذلك ذكر الأشموني شارحاً قول ابن مالك:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جَرٍّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

حيث يقتضي الأصل النحوي التزام الترتيب بين الحال وصاحبه بأن يلي الحال صاحبه المجرور بحرف جر أصلي؛ فلا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر غير زائد، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً، نحو: ما جاء راكباً من رجل؛ وبناء عليه منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ فلا يجيزون في نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً، أن يقولوا: مررتُ جالسةً بهندٍ.

وعللوا منع ذلك: بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير.

وقد خالف ابن مالك النحاة وعدل عن هذا الأصل النحوي وفاقاً لأبي علي وابن كيسان وابن برهان، وأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (غير زائد)؛ معللاً ذلك بأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى؛ فلا يمتنع تقدم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وأيضاً فقد ورد السماع به، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾⁵⁵.

وقول الشاعر⁵⁶:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
فالشاهد في البيت قوله: "طراً"، فإنه حال بمعنى: "جميعاً" تقدم على صاحبه الضمير في "عنكم".

⁵⁴ ينظر: شرح الأشموني، 248/1.

⁵⁵ سورة سبأ، الآية 28.

⁵⁶ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح 379/1، وشرح عمدة الحافظ

ص 426، والمقاصد النحوية 3/160. اللغة: طراً: جميعاً. البين: الفرق.

لَيْنُ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًّا ... إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ

والشاهد فيه قوله: "هيمان صاديًا إليّ" حيث وردا حالين من الياء المجرورة في "إليّ" وقد تقدما عليها.

غَافِلًا تُعْرَضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَوَلَاتَ جِيْنَ إِبَاءِ
فالشاهد فيه قوله: "غافلًا" حيث تقدم الحال على صاحبه "المرء" مع كونه مجرورًا بحرف جر، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحاة منهم ابن مالك صاحب الألفية.

ويرى الأشموني أن هذا التقديم مخصوص بالشعر، وحمل الآية الكريمة على أن "كافة" حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث.

وذكر الأشموني تنبيهًا يوضح فيه رأي الكوفيين في هذه المسألة، فقال: "فصل الكوفيون القول فيها، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو: "مررت ضاحكة بها"، أو كانت الحال فعلًا، نحو: "تضحك مررت بهند" جاز، وإلا امتنع"⁵⁹.

الاستفادة

تعد هذه المسألة من مسائل العدول اللفظي الجائز التي خالف فيها ابن مالك رأي النحاة وعدل عن رأيهم؛ حيث أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير

⁵⁷ البيت من بحر الطويل وهو للمجنون في ديوانه ص 49، بسط اللآلي ص 400، ولعروة بن حزام في خزنة الأدب 3/ 212، 218، وهو لكثير عزة في ديوانه ص 522، والمقاصد النحوية 3/ 156، ولقيس بن ذريح في ديوانه ص 62، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص 428. اللغة: الهيمان: الشديد العطش. صاديا: ظمان.

⁵⁸ البيت من بحر الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص 428؛ والمقاصد النحوية 3/ 161.

اللغة: ولات حين إباء: ليس الوقت وقت امتناع عن إجابة داعي المنون.

⁵⁹ شرح الأشموني، 1/ 249.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

زائد، ويمكن الاستفادة من الخلاف النحوي في مثل هذه المسألة من خلال التوسع في الإجازة وذلك بإتاحة الفرصة للمتلقي للتوسع في التركيب النحوي بالتقديم والتأخير وعدم التقيد بنمط تركيب محدد، وإتاحة الفرصة له لتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد أو غير زائد؛ وذلك لوجود الشواهد التي تؤيد هذا العدول النحوي، فتعددت الشواهد الشعرية التي استشهد بها ابن مالك لتأكيد صحة موقف، وقوة القياس الذي اعتمد عليه في تعليل مذهبه كل أولئك لا يجعل عندنا مجالاً للتردد في ترجيح ما ذهب إليه؛ لذلك تسهياً على الدارسين وتيسيراً لدراسة النحو العربي في مثل تلك المسائل الخلافية يمكن القول بجواز الأخذ برأي ابن مالك ومن ذهب مذهبه؛ وذلك لاستشهاده بالقرآن الكريم والأشعار العربية الموثوقة، وقوة حجته في التعليل واستناده على القياس النحوي في التعليل من وجهة نظره.

9- الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور المخبر بهما⁶⁰.

استكمالاً لما تم ذكره في المسألة السابقة فيما يتعلق بالعدول اللفظي عن الأصل النحوي، فقد اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور.

فذهب البصريون إلى أنه من النادر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو: سعيدٌ مستقرًا عندك، فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه. وأجاز ذلك الفراء⁶¹ (215هـ) مطلقًا، وأجاز الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمرة، نحو: أنت قائمًا في الدار.

⁶⁰ ينظر: شرح الأشموني، 1/ 252-253.

كما ينظر: أ- الإنصاف، المسألة رقم 31، 1/ 250.

ب- التبيين، المسألة رقم 62، ص 383.

ج- انتلاف النصر، ص 37.

⁶¹ الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي، مولى بني أسد، لقبه الفراء؛ لأنه كان يفرى الكلام أي: يصلحه، ولد في الكوفة سنة (144هـ) ثم انتقل إلى بغداد، كان من أشهر نحاة الكوفة، أخذ العلم عن الكسائي ويونس بن حبيب، توفي سنة (207هـ)، وقيل في سنة (215هـ).

واستدل المجيز بقراءة من قرأ قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}62، وقوله تعالى: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا}63، بنصب "مطوياتٍ" و"خالصة"، وبقول النابغة الذبياني من بحر الكامل:

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ

فالشاهد قوله: "مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ" حيث وردت "مُحَقِّبِي" حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهو "فيهم"، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور؛ لأن الجار والمجرور نابا مناب اسم فاعل أو فعل ماضٍ، ولما حذفاً وأنيب عنهما الجار والمجرور انتقل الضمير الذي كان مستكناً في أحدهما إلى الجار والمجرور.

وذكر الأشموني في كتابه تنبيهاً لاستكمال شرح الخلاف في هذه المسألة قائلاً: "محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط، فإن تقدم على الجملة نحو: "قائماً زيدٌ في الدار" - امتنعت المسألة إجمالاً، لكن أجاز الأَخْفَشُ في قولهم: فداءً لك أبي وأمي؛ أن يكون "فداءً" حالاً، والعامل فيه "لك"، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً، نحو قوله تعالى: {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ}64، ف"هنالك": ظرف في موضع الحال، و"الولاية": مبتدأ، و"الله": لفظ الجلالة المعظم يعرب خبر"65.

10- الخلاف في تقديم التمييز على عامله66

وفي ذلك ذكر الأشموني في كتابه قول ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا ... وَالْفِعْلُ ذُو النَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا

62) سورة الزمر، الآية 67.

63) سورة الأنعام، الآية 139.

64) سورة الكهف، الآية الكريمة رقم 44.

65) شرح الأشموني، 1/252-53.

66) ينظر: شرح الأشموني، 1/265.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

فقد اجمع النحاة على وجوب تأخير التمييز المنصوب على عامله إذا كان فعلاً غير متصرف، أما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً وعدل عنه التمييز بالتقديم عليه؛ فيلاحظ أن النحاة قد اختلفوا في هذا العدول النحوي؛ فاتفق ابن مالك مع رأي سيبويه (180هـ)، والفراء (207هـ) وأكثر البصريين والكوفيين في وجوب تقديم عامل التمييز عليه حتى ولو كان العامل متصرفاً، واستدلوا على ذلك بعلّة قياسية تتمثل في أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل. واختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، نحو: "تصبب زيدٌ عرفاً"، فذهب بعضهم إلى جواز التقديم ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني (247هـ)، وأبو عباس المبرد (285هـ) من البصريين⁶⁷، واستدلوا على ذلك بعلّة سماعية تتمثل في قول الشاعر⁶⁸:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ؟

فالشاهد في هذا البيت يتمثل في قول الشاعر: "وما كان نفساً بالفراق تطيب" حيث تقدم تمييز النسبة "نفساً" على عامله المتصرف "تطيب"، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند جمهور البصريين، وأجازه أكثر الكوفيين واستدلوا على رأيهم بهذا البيت الشعري، والتقدير: وما كان الشأن والحديثُ تطيب سلمى نفساً؛ فاسم كان ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة "تطيب"⁶⁹. كما استدلوا بعلّة قياسية تتمثل في أن العامل فعلاً متصرفاً؛ لذلك جاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفّة

⁶⁷ ينظر: الإنصاف، المسألة رقم 120، 2 / 828.

كما ينظر: التبيين، المسألة رقم 65، ص 394.

وينظر: انتلاف النصرة، ص 38.

⁶⁸ اختلف النحاة في نسبة هذا البيت الشعري؛ فنسبه قوم إلى المخيل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى. والبيت من شواهد الأشموني (رقم 515)، 1 / 266، وشواهد ابن عقيل (رقم 194)، 2 / 293.

⁶⁹ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة العشرون بعد المائة، 2 / 828-832.

يمكن الاستفادة من الخلاف النحوي في هذه المسألة في تيسير دراسة النحو العربي للدارسين وبالأخص غير المتخصصين؛ وذلك من خلال التزام الرتبة سواء أكان الفعل متصرفاً أم غير متصرف؛ وذلك تسهياً على الدارسين وتمسكاً بالأصل النحوي في التركيب وعدم العدول عنه، وبالأخص إذا لم يخدم هذا العدول المعنى المراد فلا حاجة إليه⁷⁰.

• العدول بال حذف

ومن مسائله الخلافية في شرح الأشموني:

1- الخلاف في حذف الفاعل⁷¹.

تعد هذه المسألة من التنبيهات التي ذكرها الأشموني في شرحه أحكام الفاعل، فمن تلك الأحكام التي ذكرها الأشموني أن الفاعل عمدة، لا يجوز حذفه؛ لأن الفعل وفاعله كجزأَي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وقد خالف الكسائي (ت189هـ) ما ذهب إليه النحاة؛ فأجاز حذف الفاعل مستشهداً بقول سوار بن المضرب من بحر الطويل:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدِّي ... إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا
فالشاهد في البيت يتمثل في قول الشاعر: "كَانَ لَا يُرْضِيكَ"؛ حيث حذف اسم "كان"

المرفوع، وقد تمسك الكسائي بهذا فأجاز حذف الفاعل بناءً على حذف اسم كان.

وأوله الجمهور على أن التقدير: فإن كان هو، أي: ما نحن عليه من السلامة.

⁷⁰ ينظر مسائل الخلاف في العدول بالتقديم والتأخير:

- مسألة الخلاف في تقديم المفعول على الفاعل. ينظر: شرح الأشموني، 1/ 176-177.
- مسألة الخلاف في تقديم معمول المصدر عليه. ينظر: شرح الأشموني، 2/ 338.
- مسألة الخلاف في تقديم خبر (ما دام) على اسمها أو على (دام) وحدها دون (ما)، ينظر: شرح الأشموني، 1/ 112-113.
- مسألة الخلاف في تقديم التابع على المتبوع، ينظر: شرح الأشموني، 2/ 392.

⁷¹ ينظر: شرح الأشموني، 1/ 169.

إن عدول الكسائي عن رأي جمهور النحاة وإجازته حذف الفاعل، يعد عدولاً شاذاً عن أصل القاعدة النحوي؛ لمخالفته ما ذهب إليه النحاة، دون تأييد كلامه بالحجة المقنعة، وتيسيراً على الدارسين ينبغي عدم الأخذ برأيه في حذف الفاعل؛ لأنه عمدة لا يجوز حذفه، ورأي الكسائي يعد عدولاً لفظياً شاذاً عن القياس النحوي وما ذهب إليه جمهور النحاة.

2- الخلاف في حذف نون كان 72 .

وفي ذلك ذكر الأشموني قول ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمٍ تُحَدِّفُ نُونٌ وَهِيَ حَذَفَتْ مَا التَّرْمِ

فإذا وقعت (كان) في حالة المضارع ناقصة كانت أو تامة مجزومة بالسكون ولم يتصل بها ضمير نصب وجاء بعدها متحرك؛ ففي هذه الحالة يتم حذف نونها حذفاً جائزاً، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا} 73، في القراءتين بخلاف نحو قوله تعالى: {وَمَنْ تَكُونَ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} 74، وقوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} 75، وخالف في هذا أخيراً يونس فأجاز الحذف حينئذٍ تمسكاً بقوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِبْهَةً ضَيَعَم

يعد خلاف يونس رأي النحاة في جواز حذف نون كان دون اشتراط أن يأتي بعدها متحرك، طريقاً للتوسع في الجواز، وهي وسيلة من وسائل تيسير دراسة النحو بالأخص لغير المتخصصين.

(72) ينظر: شرح الأشموني، 1/ 120.

(73) سورة النساء، الآية الكريمة رقم 40.

(74) سورة القصص، الآية الكريمة رقم 37.

(75) سورة النساء، الآية الكريمة رقم 168.

• الخلاف في العدول بالفصل

ومن مسائله الخلافية على سبيل التمثيل:

1- الخلاف في الفصل بين اسم (لا زال وأخواتها) وخبرها بـ(إلا)⁷⁶.

ذكر الأشموني أن (زال وأخواتها) نفيها إيجاب، فلا يقترن خبرها بـ(إلا) كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقول الشاعر⁷⁷:

حَرَاجِيحُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

أي: ما تنفصل عن الأتعاب إلا في حال إناختها على الحسف إلى أن نرمي بها بلدًا قفراً. والشاهد فيه يتمثل في قوله: "مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً"، حيث دخلت "إلا" على خبر "ما تنفك"، وهذا غير جائز، وفي تخريج الشاهد آراء عدة أوردها الأشموني بالإضافة إلى ما سبق منها أن (تنفك) هنا تامة، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الحسف، ومناخة منصوب على الحال أي لا تنفك على الحسف إلا في حال إناختها.

2- الخلاف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بغير ظرف أو جار ومجرور⁷⁸.

وفي ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية: "ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجرار ومجرور⁷⁹، وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور، قال: كالحال والمنادى، لكن

⁷⁶ ينظر: شرح الأشموني، 120/1-121.

⁷⁷ البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة في تخلص الشواهد ص270، وخزانة الأدب 9/247، 248، 250،

251، 255، وهمع الهوامع 1/120، وبلا نسبة في أسرار العربية ص142، والجنى الداني ص521، ومغني

الليبيب 1/73.

والحراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تترك على الأرض. الحسف: الجوع. الفقر: الخالي.

المعنى: تبقى هذه النوق السمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلادا خالية من أثر الحياة.

⁷⁸ ينظر: شرح الأشموني، 2/368-369.

⁷⁹ ينظر: شرح التسهيل، 3/40-41.

الخلاف في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

أجاز الجرمي (225هـ)⁸⁰ من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، نحو: ما أحسن مجردةً هنديًا، وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء، وذلك كقول علي كرم الله وجهه: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجددًا⁸¹.
وأجاز الجرمي (225هـ) الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحسانًا زيدًا"، ومنعه الجمهور؛ لمنعهم أن يكون له مصدر، وأجاز ابن كيسان الفصل بـ"لولا" ومصحوبها، نحو: "ما أحسن لولا بخله زيدًا"، ولا حجة له على ذلك⁸².

• الخلاف في العدول بالإضافة

ومن مسائله الخلافية على سبيل التمثيل:

1- الخلاف في إضافة الاسم إلى ما به اتحد معنى⁸³.

ذكر الأشموني في شرحه أن أصل القاعدة النحوية يقتضي عدم جواز إضافة الاسم لما به اتحد معنى كالمرادف مع مرادفه، والموصوف مع صفته؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: "جاءني سعيدٌ كرزٍ"، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: "حبة الحمقاء"، و"صلاة الأولى"، و"مسجد الجامع"، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جردُ

⁸⁰ هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، من علماء مدرسة البصرة النحوية.

⁸¹ شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982م، 1098-1096.

⁸² يتبقى من مسائل الخلاف في هذا الجزء:

• مسألة الخلاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ينظر: شرح الأشموني، 2/ 327-328. وينظر: الإنصاف، المسألة رقم 60، 427/2.

• مسألة الخلاف في الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور بفاصل. ينظر: شرح الأشموني 2/ 302.

⁸³ شرح الأشموني، 2/ 311-312.

قطيفة، وسحقُ عمامةٍ"، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة⁸⁴.

وقد عدل الفراء عن أصل القاعدة هنا؛ فأجاز إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين⁸⁵، وجعلوا من ذلك نحو قوله تعالى: {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}،⁸⁶ وقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}،⁸⁷ وقوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}،⁸⁸ وقوله تعالى: {حَبِّ الْأَخْصِيدِ}،⁸⁹.

• مسائل خلافية تتعلق بالعدول في التركيب النحوي بخلاف ما سبق.

1- الخلاف في دخول (لا) النافية العاملة عمل (ليس) على المعرفة دون النكرة⁹⁰.

تعد هذه المسألة من مسائل العدول اللفظي التي خالف فيها ابن الشجري (ت542هـ)⁹¹ النحاة وعدل عن أصل القاعدة النحوية في عمل (لا) النافية عمل (ليس)، فالأصل دخولها على النكرات بشرط بقاء النفي والترتيب، وهذا خاص بلغة الحجاز دون تميم، بدليل قول الشاعر⁹²:

تَعَزَّ فَلَآ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

⁸⁴ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 61، 437/2.

⁸⁵ ينظر: المرجع السابق نفسه، 437/2.

⁸⁶ سورة الأنعام، الآية الكريمة رقم 32.

⁸⁷ سورة الواقعة، الآية الكريمة رقم 95.

⁸⁸ سورة ق، الآية الكريمة رقم 16.

⁸⁹ سورة ق، الآية الكريمة رقم 9.

⁹⁰ ينظر: شرح الأشموني، 125/1.

⁹¹ ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن حمزة بن محمد بن حمزة بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن علي الملقب بأغر بن الأمير عبيد الله المعروف بالطبيب بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، هو أديب ونحوي ببغداد، ويعد من أشهر نحاة القرن الخامس والسادس الهجري، ولد في بغداد عام (450هـ)، وتوفي فيها عام (542هـ)، وهو تلميذ أبي البركات الأنباري، ومن مؤلفاته: الأمالي، وتعد من أهم مؤلفاته على الإطلاق، تحدث فيها عن مسائل في النحو والصرف والأدب والبلاغة والتاريخ والأخبار، والحماسة: وهي مجموعة شعرية لشعراء عرب... وغيرها من المؤلفات الأخرى.

⁹² البيت من الطويل، البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 289، وتخليص الشواهد ص294، والجنى الداني

ص292، والدرر 2/ 111، وشرح ابن عقيل ص158، والمقاصد النحوية 2/ 102، وهمع الهوامع 1/ 125.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

وذكر الأشموني هذه المسألة ضمن التنبيهات التي ذكرها في كتابه، وفي ذلك يقول: "ذكر ابن الشجري أنها أعلت في معرفة⁹³94، واستدل على ذلك بعلّة سماعية تتمثل في قول النابغة الجعدي من الطويل:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فحكم على دخول (لا) العاملة عمل (ليس) على المعرفة بالشذوذ ولكنه أجاز القياس عليه في شرح التسهيل⁹⁵، وتأوله في شرح الكافية فقال: "يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغياً على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما أضرر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل "أنا" مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه"⁹⁶.

الاستفادة.

والعدول النحوي في مثل هذه المسألة لا يقاس عليه لأنه عدول عن أصل القاعدة النحوية دون جدوى، ودون وجود علة مقنعة توضح سبب هذا العدول؛ وبالتالي فالخلافة في مثل هذه المواضع لا يفيد الدارسين في شيء ولا يؤخذ بالرأي المخالف للقياس؛ لعدم وجود دليل مقنع لعدوله يفيد الدارسين، لكنه يفيد الدارسين المتخصصين؛ لأنهم معنيون بكل تفاصيل علم النحو، وبالأراء الخلافية في كل مسألة نحوية.

⁹³ ينظر: الأمالي الشجرية، 282/1.

⁹⁴ شرح الأشموني، 1/125.

⁹⁵ ينظر: شرح التسهيل، 1/377.

⁹⁶ شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي (ت 672هـ)، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982، 441/1.

الخاتمة

وينتهي هذا البحث إلى استجلاء مجموعة من النتائج، يمكن بلورتها فيما يلي:

- 1- تنوع صور العدول الواردة في شرح الأشموني ما بين العدول على مستوى الكلمات والعدول على مستوى التركيب النحوي.
- 2- للعدول النحوي دورٌ كبيرٌ في توصيل المعنى المراد من الكلمات والتراكيب النحوية؛ فهو مظهر من مظاهر توسيع الدلالة مع الإيجاز اللغوي؛ مما يسهم في تيسير دراسة النحو للدارسين المتخصصين وغير المتخصصين.
- 3- أوضحت الدراسة أن العدول لم يكن شذوذاً أو خروجاً عن القاعدة لإفساد المعنى؛ بل هو في أغلب مواضعه لإصلاح المعنى، وللتيسير على المتعلم في توصيل المعنى المراد بأسلوب سهل مبسط دون حدوث خلل في القاعدة النحوية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- 1- شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك المسمى بـ" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ- 1955م.

ثانياً: المراجع

- 2- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ)، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- 3- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (542هـ)، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 4- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.
- 5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.
- 6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، دار الفكر، جميع الحقوق محفوظة للناشر.
- 7- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د/ طارق الجناحي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ- 1987م..
- 8- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ- 1986م.

- 9- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1406هـ-1986م.
- 10- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
- 11- جواهر الأدب من خزائن العرب، سليم إبراهيم صادر، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، 1914م.
- 12- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الفكر، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ.
- 13- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 14- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة
- 15- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، نشره وحققه: د/ شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1366هـ-1947م.
- 16- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.
- 17- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والتوزيع، ط1، 1410هـ-1990م.
- 18- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاسترابادي الرضي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، علم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.

الخلافة في العدول النحوي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وتيسير دراسة النحو العربي

- 19- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982م.
- 20- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 21- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م-1424هـ.
- 22- الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
- 23- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت660هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.
- 24- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المُقَرِّي الفيومي (ت770هـ)، تحقيق: د/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 396.
- 25- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون طبعة.
- 26- المُقَرَّبُ ومعه مُثُلُ المُقَرَّبِ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.
- 27- همع الهوامع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ-1992م.